

## البيئة: حماية الموارد الوطنية والعالمية

**على** مدى العقد المنصرم، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي المعني بتقديم الموارد التمويلية إلى أشد بلدان العالم فقراً، قروضاً بلغت نحو 4.7 مليار دولار أمريكي لمساندة استثمارات في مجال البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وقد ساعدت هذه المساندة على تخفيف آثار تلوث الهواء في المناطق الحضرية والصناعية؛ وتوفير إمدادات مياه أنظف ويمكن التعويل عليها بدرجة أكبر؛ وجعل إدارة الأراضي أكثر استدامة؛ وبناء مؤسسات بيئية؛ والتعامل مع تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي. وقد أظهرت التقييمات المستقلة أن قروض المؤسسة قدمت بصورة اتسمت بالفعالية.

أسهمت المؤسسة، من خلال الاعتمادات والأعمال التحليلية، في زيادة إدراج القضايا البيئية في الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وفي إستراتيجيات المساعدة القطرية التي يصوغها البنك الدولي مع البلدان المتعاملة معه. وقد تطورت الإجراءات الوقائية البيئية الخاصة بمشروعات البنك الدولي وبرزت باعتبارها القاعدة الذهبية العالمية لتقييم البيئة وإدارتها. ويتعاون البنك تعاوناً وثيقاً بصورة متزايدة مع المنظمات غير الحكومية البيئية من خلال شراكات واتفاقيات تنفيذ.

### لمحة سريعة عن مساندة المؤسسة الدولية للتنمية

- أدت إدارة المناطق الساحلية واستعادة غابات المنغروف في الساحل الجنوبي لفييتنام إلى تعزيز قدرة 120 ألف أسرة في جنوبي دلتا ميكونغ على التكيف والمرونة مع تغير المناخ.
- ساعدت أعمال الحفاظ على التربة والمياه في أكثر من 200 ألف هكتار بولاية كارناتاكا الهندية على تحسين غلة المحصول بنحو 24 في المائة في المتوسط وزيادة تنوع المحاصيل.
- يجري التخلص من نحو 50 في المائة من الخلفات الصلبة بالبوسنة والهرسك حالياً في مدفن صحي أو بأسلوب آخر آمن بيئياً.
- بلغ متوسط القروض المقدمة من المؤسسة لصالح البيئة وإدارة الموارد الطبيعية نحو 470 مليون دولار سنوياً على مدى السنوات العشر الماضية.
- على مدى هذه الفترة، كانت أفريقيا أكثر المناطق المستهدفة حيث بلغ نصيبها 41 في المائة من إجمالي ارتباطات المؤسسة الموجهة لصالح البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. تلتها منطقة جنوب آسيا بنصيب بلغ 26 في المائة.

## إسهامات المؤسسة الدولية للتنمية

تقوم المؤسسة في الوقت الراهن بمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الإدارة العامة للدولة. وبخاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية. وتعززت هذه الجهود بأنشطة موازية قامت بها فرق أخرى من البنك الدولي مثل مبادرة التخفيف من الديون، ومؤسسات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف.

### حماية الموارد البيئية

يشير الجزء الثاني من المقصد التاسع إلى العديد من الموارد البيئية، أحدها الغابات.

منذ عام 1990، فقد العالم قرابة 1.3 مليون كيلومتر مربع من الغابات، أي بواقع 100 ألف كيلومتر مربع سنوياً. وعلى اعتبار أن أكثر من مليار شخص من الفقراء يعتمدون على الغابات في كسب أرزاقهم، فإن هذا الفقدان السريع يعرض للخطر إمكانية ازدهارهم والجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر.

وفي مجال إدارة الغابات، تعمل المؤسسة الدولية للتنمية على تضافر الجهود الرامية إلى إدارة أكثر فاعلية للمحميات مع ربط هذه الجهود بأنشطة تحقق المنافع المرجوة للمجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات. وقامت المؤسسة بتمويل إنشاء محميات مع التوسع في المحميات الموجودة وتعزيزها. وتغطي هذه المناطق منظومات الغابات والجبال والأراضي الجافة، مع زيادة الاهتمام أيضاً بالمنظومات الإيكولوجية للمياه العذبة والبحرية.

تتضمن الأمثلة لاو، وأوغندا، وبوليفيا، ومدغشقر، والهند (انظر الإطار).

أجّه المجتمع الدولي إلى البنك الدولي ليتولى راية القيادة في مجالات إمكانية الحصول على الطاقة، وتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة، والتكيف مع آثار تغير المناخ. وقد شرع البنك في التعبير عن استجابته في دراسة أعدت في أبريل/نيسان 2006 بعنوان "الطاقة النظيفة والتنمية: نحو إطار استثماري". وبدأ عمل مكثف على هذا الصعيد لدى البنك، مع إصدار تقرير عن المؤسسة الدولية للتنمية وتغير المناخ (2007)، وإطار إستراتيجي معني بتغير المناخ والتنمية (2008).

وفي حين أن الاستدامة البيئية تمثل عاملاً يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بصورة عامة، فإن الهدف السابع هو تحديداً ضمان الاستدامة البيئية. وثمة مقصدان يندرجان تحت هذا الهدف يمثلان محور تركيز خاصاً من جانب المؤسسة يدور حول العمل البيئي هما: المقصدان التاسع والعاشر.

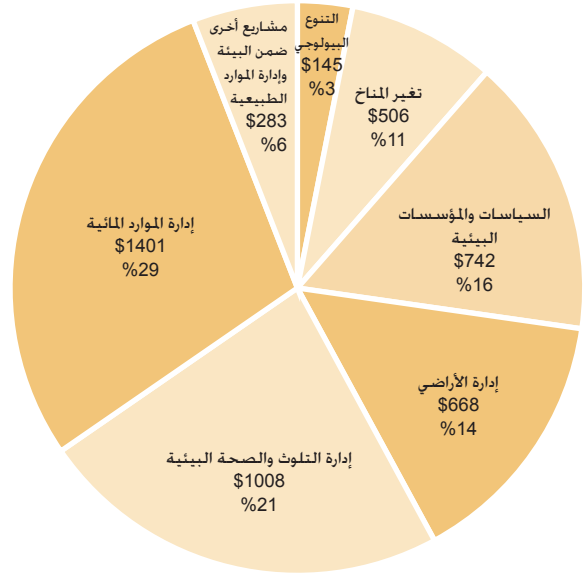
### إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات العامة.

تعمل الغاية التاسعة على إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وعكس الاتجاه المؤدي إلى فقدان الموارد البيئية. ويتلاقى الجزء الأول من هذا المقصد مع طموح البنك الدولي الذي يتمثل في إدماج القضايا البيئية ضمن السياسات العامة، كما ورد في إستراتيجيته المعنية بالبيئة.

ويقدم البنك الدولي نوعين اثنين من المساعدة المالية، هما القروض لأغراض سياسة التنمية التي توفر المساندة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة واسعة من القطاعات، والقروض لأغراض الاستثمار التي تساند مشاريع محددة تستهدف خفض عدد الفقراء. وقد استفادت القروض لأغراض سياسة التنمية من زيادة إدماج القضايا البيئية، وذلك بالتركيز في أغلب الأحوال تحديداً على تدعيم الإدارة العامة في إدارة الموارد الطبيعية. وقد ارتفعت نسبة القروض لأغراض سياسة التنمية التي تتناول البيئة وإدارة الموارد الطبيعية من نحو 1 في المائة في السنة المالية 2000 إلى 16 في المائة في السنة المالية 2008.

ومن الأمثلة على ذلك عمليات سياسة التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث ساعد تحسين الإدارة العامة وزيادة الشفافية في أصول الغابات والتعدين على تمهيد الطريق لاستعادة الوظائف الرئيسية لنظام

ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية لمشاريع  
البيئة وإدارة الموارد الطبيعية حسب المحور  
الفرعي، السنة المالية 2009-2000 (8 ملايين دولار)



الاستفادة من الميزة التنافسية  
للمؤسسة الدولية للتنمية

تعتبر القضايا البيئية متعددة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. لذا فهي تتطلب قيادة حكومية قوية لتصحيح قصور الأسواق وتجاوزها. وتشجيع أفراد المجتمع كافة للاضطلاع بما يجب عليهم القيام به. وعلى الرغم من أن كثيرين من شركاء التنمية يعملون بنشاط في هذا القطاع. فإن المؤسسة تقدم خدمات فريدة من نوعها وذلك من خلال الاستفادة من علاقات الشراكة مع الحكومات على جميع المستويات. مما يتيح فرصة لدمج البيئة في سياسات الاقتصاد على اتساعه وفي التخطيط الإجمالي. ويشمل ذلك:

- ربط البيئة بكافة قطاعات التنمية المعنية (على سبيل المثال. من خلال العمل التحليلي. والتقييمات البيئية الشاملة لقطاع بأكمله):
- توجيه الدعوة لأصحاب المصلحة المباشرة لعقد لقاءات في إطار السياق الوطني وخارجه؛ لتكوين شراكات تتصدى للمشكلات البيئية التي تتطلب عملاً جماعياً؛
- تخصيص موارد مالية كبيرة كما يدل على ذلك حجم إقراض يبلغ نحو 4.7 مليار دولار أمريكي لمشروعات البيئة والموارد الطبيعية في السنوات العشر الماضية؛
- تعبئة موارد مالية إضافية. وتنسيق المساعدات الخاصة بالبيئة مع صندوق البيئة العالمية. والوكالات الثنائية. والمؤسسات الخيرية؛
- إتاحة أكبر مجموعة من الخبراء على مستوى العالم – أكثر من 200 موظف – مع زيادة المكاتب الميدانية؛
- تنمية المعارف العالمية الخاصة بمجموعة واسعة من الموضوعات التي تساعد المتعاملين مع المؤسسة على التعلم من بعضهم بعضاً بشأن وسائل تحقيق النمو الاقتصادي مع استدامة البيئة.

وبالنسبة لبلدان العالم الأشد فقراً. فإن قضايا تحسين سبل توفير الطاقة. والطاقة النظيفة تعد في غاية الأهمية. وستقوم المؤسسة الدولية للتنمية بمساندة هذه القضايا من خلال تقديم العمل التحليلي. وبناء القدرات. وتقديم القروض للحد من سرعة التأثير بتقلبات المناخ وتغيره.

إتاحة سبل الوصول إلى الموارد المنقذة للحياة: المياه

رغم أن التقدم يجري بشكل عام في مساره عالمياً نحو بلوغ المقصد المعني بمياه الشرب الآمنة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. فإن المقصد المعني بالصرف الصحي لن يتحقق بحلول عام 2015. وينبغي مضاعفة الجهود المالية الحالية تقريباً للوفاء بالمقصد المعني بالصرف الصحي. وسيطلب تحقيق الأهداف بشأن مياه الشرب والصرف الصحي فقط في أفريقيا جنوب الصحراء استثمارات

## زراعة الأشجار في جنوب فييتنام لمحاربة تآكل خط الساحل

حين اجتاحت الإعصار ليندا الساحل في جنوب فييتنام عام 1997، عرض للخطر نظاما إيكولوجيا مهددا. فقد كانت غابات المنغروف الشاسعة توفر الاستقرار لخط الساحل بحمايته من الرياح والعواصف. لكن لسنوات طويلة كان السكان المحليون يستغلون هذه الغابات للحصول على الأخشاب وإحراقها للتدفئة والطهي، أو لإزالة الأشجار بهدف توفير مساحة لمزارع الجمبري (القريدس).

ومن أجل إعادة بناء سبل كسب العيش واستعادة نظام إيكولوجي تعرض للدمار، شرع مشروع حماية الأراضي الرطبة الساحلية وتنميتها الممول من البنك الدولي (23 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية و7 ملايين دولار من صندوق البيئة العالمي) في زراعة نحو 5000 هكتار بأشجار المنغروف، وذلك في بيئات مثيرة للتحدي في أغلبها.

وتم زرع نحو 25 ألف هكتار بالأشجار الجديدة بين عامي 2000 و2007 بإدراج برامج حكومية ذات صلة. وذلك لحماية الساحل الجنوبي لفيتنام.

وتمثل الأشجار المزروعة حاليا جنة للكائنات البحرية. فالغرين القادم من دلتا نهر الميكونغ يترسب في شبكة الجذور الفريدة لأشجار المنغروف؛ ما يساعد الساحل على تعويض التآكل الذي استمر سنوات طويلة. ونتيجة لذلك، يشهد الصيادون مزيدا من التنوع في الأسماك الصدفية وعودة الكابوريا إلى الظهور وزيادة الحصيلة اليومية من الصيد وارتفاع الدخل. وتتمتع القرى الساحلية الآن بالحماية من الأمواج والعواصف الموسمية.

وشمل المشروع أيضا برنامجا طموحا للتنمية الاجتماعية للمساعدة على معالجة أحد الأسباب الأساسية لندهور البيئة المتمثل في الأوضاع المعيشية المحفوفة بالمخاطر والفقر الذي يضرب بجذوره في مناطق قرب الساحل. وأعيد توطين نحو 1500 أسرة في أربعة أقاليم من بيئة هشة على شاطئ البحر إلى منطقة سكنية مريحة في قرى جديدة محمية بحواجز وسدود. وتتمتع هذه الأسر الآن بإمكانية الوصول إلى المدارس والطرق والحصول على الكهرباء والمياه وكذلك فصول محو الأمية والإرشاد الزراعي والتمويل الأصغر والبذور والأراضي. إن هذا الانتقال يمثل للكثيرين فرصا جديدة وحياة أكثر أمنا.

## المساعدة على تحقيق نتائج للناس في مختلف أنحاء العالم

### مختلف أنحاء العالم

وشمولية اجتماعيا في عدد من القطاعات الرئيسية وتمويلها وتنفيذها وتشغيلها وصيانتها. ويستفيد أكثر من مليون شخص من مشروعات تعليمية صغرى. و1.1 مليون شخص من الرعاية الصحية. و1.8 مليون شخص من المياه. و500 مليون شخص من النقل الريفي. و500 مليون شخص من منشآت بيئية وإدارة الموارد الطبيعية. وذلك ما وفرته المجتمعات المحلية نفسها. وتظهر سجلات مراقبة المشروع أيضا أن 1.2 مليون طفل آخر مقيدون في المدرسة الآن نتيجة لتوفر منشآت تعليمية في إطار المشروع. ونحو 1.9 مليون شخص لديهم الآن إمكانية الحصول على مياه الشرب المحسنة سواء من حيث المسافة المقطوعة أو التكلفة. الموقع الإلكتروني للمشروع: <http://leemp.org/portal/>

ويقوم مشروع السياحة الساحلية بهندوراس. استنادا إلى تقييم بيئي إستراتيجي وإستراتيجية وطنية للسياحة. بالتخطيط لصناعة سياحة ساحلية أكثر استدامة. فقد أنشأ سلسلة من الأنشطة لصون

في مشروع تنمية مستجمعات المياه في ولاية كارناتاكا بالهند (100 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية) الذي استكمل عام 2007. لعبت المؤسسة دورا أساسيا في مساعدة الحكومة على تصميم مشروع لاختبار نهج تشاركي جديد لتخطيط وتنفيذ مستجمعات المياه المتكاملة. واجتذب النموذج الجديد أيضا منظمات غير حكومية كشركاء نشطين. ومن نتائج المشروع: أعمال الحفاظ على التربة والمياه في أكثر من 200 ألف هكتار ما ساعد على تحسين غلة المحصول بنحو 24 في المائة في المتوسط وزيادة تنوع المحاصيل. أظهر مشروع تمكين السكان المحليين في نيجيريا من أسباب القوة والإدارة البيئية (70 مليون دولار من المؤسسة) كيف يمكن للنيجيريين أن يقوموا بتخطيط مشاريع صغيرة مستدامة بيئيا

— وهي الإسهال والتهاب الجهاز التنفسي الحاد والملاريا — هي أكبر أسباب وفيات الأطفال دون سن الخامسة في البلدان النامية. ويسهم سوء التغذية بصورة كبيرة في وفيات الأطفال. ويرتبط بصورة معقدة بالأمراض المعدية المرتبطة بالبيئة. ومن المنتظر أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة عبء أمراض سوء التغذية، والملاريا، والإسهال. ويتحمل الفقراء وطأة هذا العبء، لا سيما في المناطق الكبيرة كثيفة السكان في جنوب آسيا وأفريقيا.

وفي ضوء الروابط القوية بين العوامل البيئية والنواحي الصحية، مثل الإسهال وسوء التغذية، وأثار تغير المناخ على الأمن الغذائي، فإن البحوث التعاونية حول القضايا الصحية توفر فرصة مهمة لإدماج هذه الروابط. ومن جانب البنك، فإنه يؤكد أيضا الحاجة إلى قطاعات متعددة في البنك للتعاون من أجل تحقيق نواحي صحية أفضل في البلدان المتعاملة مع البنك، سواء من خلال الوقاية من الأمراض والموت، أو من خلال العلاج والابتكار المرتبط بالعقاقير وإنتاج اللقاحات. على سبيل المثال.

وعلاوة على ذلك، فإن له آثارا مباشرة على الترتيبات المؤسسية في البنك لتسهيل التعاون اللازم بين القطاعات من أجل التعامل مع — ومواصله التركيز على — أمراض مثل الإسهال الذي مازال يتسبب في وفاة 1.6 مليون شخص سنويا معظمهم من أطفال الأسر الفقيرة في البلدان النامية.

وعلاوة على ذلك، فإن العمل الاقتصادي والاجتماعي المستكمل حديثا في أوغندا (2009) يظهر كيف أن قضايا التمويل والإدارة العامة حيوية في التوسع في خدمات الصرف الصحي والصحة العامة. وتحسين نواحي الصحة البيئية، وبلوغ الأهداف الصحية المختلفة لهذا البلد. ويحدد تحليل أوغندا الاختناقات المؤسسية المرتبطة بالصرف الصحي والصحة العامة، ويظهر كيف أن وجود بند متكامل في الموازنة للصرف الصحي يمكن إدراجه في سياق جهود أوغندا الرامية إلى إضفاء اللامركزية على بعض الخدمات الأساسية وتقريبها من المجتمعات المحلية.

وتوفر التحليلات البيئية القطرية الأساس التحليلي لإدراج الاعتبارات البيئية فيما يقدمه البنك الدولي من مجموعة واسعة من المشاريع والبرامج. سواء

البيئة، وكذلك صندوق الرفاهية لأنشطة توليد الدخل. ولضمان الاستدامة المالية لهذا القطاع، وتملك المنطقة حاليا نهجا "للسياحة المستدامة" التي تدرج المنافع الاقتصادية للسياحة التي تتسم بالمسؤولية. ويشمل هذا توليد الطاقة بقليل من الأثار، والتخطيط للمرونة إزاء تغير المناخ، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

يستهدف مشروع النفايات الصلبة في البوسنة والهرسك الأول والثاني (66 مليون دولار من المؤسسة) تقليل تعرض السكان للنفايات في المدافن المفتوحة، وهو ما يمثل واحدا من أشد المخاطر على الصحة العامة في المناطق الحضرية. ويركز المشروع على المدافن الإقليمية، والأساليب الآمنة للدفن، وإعادة تأهيل مدافن القمامة. وهو يركز أيضا على توعية السكان وتدريب الموظفين في هذا القطاع وجمع القمامة في مناطق لا تتمتع بهذه الخدمة حاليا ووضع خطط الأعمال. ومع إنشاء ستة مدافن إقليمية بنهاية المشروع الأول عام 2009، استفاد منه نحو نصف السكان. ويجري إعداد مشروع جديد لمساندة إنشاء ستة مدافن صحية جديدة بحلول نهاية 2013. ومن الأثار المتوقعة للمشروع الثاني إنشاء نظام محسن لإدارة النفايات وتعزيز التغطية لخدمات الإدارة الرسمية للنفايات، وتحسين نوعية المياه السطحية في مواقع التخلص من النفايات، وزيادة مستوى رضا السكان عن خدمات إدارة النفايات، وزيادة معدل استرجاع التكلفة في شركات المرافق المشاركة. سطر جديد ببنط أصغر رابط لموقع النتائج القطرية للمؤسسة الدولية للتنمية: <http://go.worldbank.org/5NEFM1EHZO>

### توفير بحوث وتحليلات حاسمة الأهمية

علاوة على أنشطة الإقراض، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية ما متوسطه 18 دراسة تحليلية سنويا خلال السنوات الثلاث الماضية وكذلك طائفة من المساعدات الفنية التي تركزت فقط على البيئة.

ونواصل العمل مع شركائنا حيث نركز على الرسائل الواردة في دراسة البنك الدولي المهمة الصادرة عام 2008 بعنوان "الصحة البيئية وبقاء الأطفال على قيد الحياة — الأوبئة وعلم الاقتصاد والتجارب". وقد أبرز هذا التقرير أن الأمراض الناشئة عن عوامل الخطر البيئية

## للمؤسسة الدولية للتنمية سجل ثابت من الاشتراك الفعال في القضايا البيئية العالمية.

أجّه المجتمع الدولي إلى البنك الدولي لكي يتولى زمام القيادة في عدد من المجالات، من بينها تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والحماية المستدامة للغابات وإدارتها، وإدارة السواحل والبيئة البحرية، شاملة مصائد الأسماك.

### تغير المناخ.

تم الوصول إلى معالم مهمة في إطار السعي لتوسيع نطاق التدابير المعنية بتغير المناخ خلال العامين الماضيين. إذ اعتمد البنك الدولي في أكتوبر/تشرين الأول 2008 الإطار الإستراتيجي المعني بالتنمية وتغير المناخ. وخلال السنة المالية 2009، قدمت البلدان المانحة تعهدات لصناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية ومن المتوقع البدء في تنفيذ المشاريع في أقرب وقت خلال السنة المالية الحالية. ومن ناحية أخرى، يتيح الموقع الإلكتروني للبنك الدولي الخاص بتغير المناخ بيانات عن المناخ، حيث يشكل نقطة انطلاق لأدوات التكيف مع تغير المناخ (ويشمل ذلك أداة تجميع مخاطر المناخ [ADAPT]، وغيرها من الموارد. وتساهم هذه المنجزات في جهود المؤسسة الرامية إلى المزج بين التنمية والتدابير المعنية بتغير المناخ في برنامج قطري متكامل. ونتيجة لذلك، اتسمت أنشطة المؤسسة في الإقراض وخلافه بزيادة التركيز على المخاطر المتعلقة بالمناخ وتحسن الأعمال التحليلية.

للمزيد من المعلومات الموجزة عن أنشطة المؤسسة بشأن تغير المناخ، يمكن زيارة هذا الموقع: [www.worldbank.org/ida](http://www.worldbank.org/ida)

### التنوع البيولوجي.

لعب البنك الدولي دوراً رائداً في تعزيز قدرات البلدان النامية للاستفادة من التمويل الموجه لصالح مشروعات التنوع البيولوجي.

مشاريع الإقراض أو المساعدة الفنية، لمساعدة البلدان النامية. وفي السنة المالية 2008، استكملت تحقيقات بيئية قطرية في العديد من البلدان المؤهلة للتعامل مع المؤسسة وهي أثيوبيا وهندوراس وناميبيا ونيبال ونيجيريا والسنغال وتيمور الشرقية وفيتنام، وتجري تحقيقات أيضاً في بنن وكوت ديفوار.

وبالمثل، يتيح التقييم البيئي الإستراتيجي إطاراً لتقييم وإدارة مجموعة واسعة من المخاطر البيئية، إضافة إلى مساعدة البنك على أن يدمج في أنشطته القضايا البيئية عبر عديد من القطاعات. وقد ركز التقييم على قطاعات مصائد الأسماك والغابات والتعدين وتخطيط التنمية العمرانية. واستكمل العمل خلال السنة المالية 2008 في البلدان المؤهلة للتعامل مع المؤسسة، وهي بنغلادش وكمبوديا والكاميرون وغينيا والهند وكينيا وليبيريا ومدغشقر وسيراليون وزامبيا.

وجاء البرنامج الثاني لعمليات سياسة التنمية المعنية بالموارد الطبيعية والإدارة العامة البيئية لغانا في أعقاب تحليل بيئي قطري تم إعداده بالتعاون مع مجموعة محلية من المانحين بشأن البيئة والموارد الطبيعية. وإضافة إلى مساندة تقييم بيئي إستراتيجي لقطاع النفط، استمر هذا البرنامج في معالجة قضايا الإدارة العامة في قطاعي الغابات والتعدين وكذلك في تحسين الإدارة البيئية.

رابط الموقع الإلكتروني للبنك الدولي على شبكة الإنترنت:

## قضايا عالمية

يواجه العالم اليوم مجموعة متنوعة من التحديات القائمة والجديدة في إطار السعي لحماية البيئة، وإدارة آثار تغير المناخ أو التخفيف منها، وحماية التنوع البيولوجي على كوكب الأرض. إن تحقيق تقدم في جميع هذه المجالات، مثل الإدارة السليمة للغابات أو الحفاظ على أجناس الأسماك أو منع تآكل التربة، يتطلب تدابير منسقة عبر مختلف القطاعات وفيما بين مختلف أصحاب المصلحة.

معلومات ومعارف محسنة عن القضايا الرئيسية الخاصة بالغابات مثل سبل كسب العيش. وإدارة الغابات بصورة سليمة. والتمويل. والتعاون عبر مختلف القطاعات. ومن خلال تحالف الغابات. تقوم المؤسسة بحشد القوى مع الصندوق العالمي للأحياء البرية لإنشاء مناطق غابات مثل تدار بصورة جيدة. وغابات تدار بأسلوب مسؤول وواع خارج المناطق المحمية. وتشارك المؤسسة أيضاً في عملية تنفيذ قوانين الغابات وإدارتها. وفي إطار الشراكة مع الحكومات. والمجتمع المدني. والقطاع الخاص. تهدف هذه العملية إلى خلق التزام سياسي رفيع المستوى لمواجهة عمليات قطع الأشجار بصورة غير قانونية. وغير ذلك من الجرائم التي ترتكب بحق الغابات. فضلاً عن هذا. يساند صندوق الشراكة المعني بخفض الانبعاثات الكربونية في مناطق الغابات الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ التي من شأنها الحد من إزالة الغابات.

### الإدارة الساحلية والبحرية

يهدد تغير المناخ بتدمير كثير من الأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية. مع إحداث تبعات خطيرة على جميع أطراف المجتمع. ولا سيما على فقراء العالم.

ويعد تقييم خدمات الأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية أمراً حيوياً للتنمية المستدامة. وذلك كما ورد في مطبوعة البنك الدولي للبيئة أهميتها: تقييم خدمات الأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية. ويؤكد هذا التقرير أنه في حين أننا ندرك ما تقدمه المحيطات من كميات هائلة من الغذاء. فإنها تلعب أيضاً دوراً رئيسياً في تنظيم المناخ العالمي من خلال دورها في دورة الكربون على كوكب الأرض. والجزء العالمي لتيارات المحيطات. ويضم المحيط أيضاً أكثر أشكال الحياة تنوعاً على ظهر الأرض. وظلت هذه الخدمات وغيرها من الخدمات الضرورية والحيوية لمساندة الحياة وبقاء الجنس البشري تعامل باعتبارها "سلعاً مجانية". وتشهد الأنظمة الإيكولوجية التي توفرها تدهوراً سريعاً من خلال الاستخدام الجائر والتلوث والتدمير المادي.

ويولي تقييم الخدمات غير المباشرة للأنظمة الإيكولوجية اهتماماً خاصاً للدور المنظم للموارد الساحلية والبحرية في توفير الموائم الملائمة للأنظمة الإيكولوجية البحرية

وتساعد استثمارات المؤسسة في مجال التنوع البيولوجي على تحسين إدارة الحميات. وبناء قدرات المجتمعات المحلية لإدارة موارد التنوع البيولوجي. والعمل مع الحكومات لتصميم وتنفيذ السياسات التي تساند الإدارة الفعالة على الأصعدة المحلية. والوطنية. والإقليمية. ومن بينها مشروع غينيا بيساو لإدارة التنوع البيولوجي والسواحل الذي وفر الاستثمار اللازم لإنشاء معهد التنوع البيولوجي والمناطق المحمية وهو هيئة حكومية شبه مستقلة لإدارة الحدائق الوطنية الخمس في البلاد. وتعمل الهيئة مع المجتمعات المحلية لضمان حماية الغابات. وتتيح حماية هذه المنطقة الشاسعة الغنية بالغابات فرصة لتوليد اعتمادات الكربون في سوق الكربون الدولية نتيجة لانخفاض الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهورها. وستساعد الأموال الناجمة عن هذا المشروع البلاد في تمويل معهد التنوع البيولوجي والمناطق المحمية وإدارة الحدائق الوطنية بدلاً من الحصول على التمويل من المؤسسة وصندوق البيئة العالمي.

### الإدارة المستدامة للأراضي.

أكد تقييم النظم الإيكولوجية – بإسهامات من أكثر من 1300 مؤلف من 95 بلد – أن تجريف الأراضي والتصحر يمثلان أكبر تحدٍ محتمل للنظم الإيكولوجية بما لهما من آثار على موارد رزق الفقراء. وقامت المؤسسة الدولية للتنمية. باعتبارها من أكبر الممولين للتدابير الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي والتصحر. باستثمار نحو 700 مليون دولار في أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي. بما في ذلك مبادرة الأرض الأفريقية بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ومن الأمثلة على ذلك مشروع الإدارة المستدامة للأراضي في أثيوبيا. حيث يعمل صغار المزارعين على الحد من الأراضي الزراعية وتحسين الإنتاجية الزراعية عن طريق تحسين ممارسات إدارة مستجمعات المياه. وكذلك تحسين توثيق الأراضي في الأرياف وإدارتها. وزيادة إمكانية الحصول على المساعدات المالية والفنية.

### حماية الغابات وإدارتها

تعد حماية الغابات وإدارتها من بين المجالات التي تشارك فيها المؤسسة الدولية للتنمية منذ أمد بعيد. ويمثل برنامج الغابات شراكة متعددة الجهات المانحة تقدم

وفي الاستمرار في توفير الخدمات اللازمة في إنتاجية مصائد الأسماك والمرافق السياحية وحماية السواحل وامتصاص ثاني أكسيد الكربون.

وتشير التقديرات إلى أن إسهام سلع وخدمات الأنظمة الإيكولوجية بالمحيطات يتجاوز 20 تريليون دولار سنوياً. أما القيم غير السوقية مثل التنوع البيولوجي وتنظيم المناخ فلا يمكن تقديرها، ومن المستحيل تقيّم القيمة الروحية للمشاهد البحرية وعجائب الشعاب المرجانية.

وتلعب النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية دوراً معقداً وحيوياً في مساندة الازدهار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية بالبلدان النامية. ومع تقدمنا في القرن الحادي والعشرين فإن أهمية هذه الموارد الساحلية والبحرية ستزداد بالقطع.

### مصائد الأسماك

يوصل البرنامج العالمي المعني بمصائد الأسماك المستدامة والنابع للبنك الدولي عمله في مواجهة تحديات الأزمة المتنامية بمصائد الأسماك العالمية وأثار هذه الأزمة على الفقراء في المجتمعات المحلية الساحلية وقرى الصيد حول العالم. حيث أصدر البرنامج حديثاً مطبوعتين رئيسيتين موجهتين لصانعي السياسات والمديرين في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة، وهما: "المليارات الغارقة" التي تركز على المبررات الاقتصادية لإصلاح مصائد الأسماك، و"تغيير وجه المياه" التي تبحث فيما تتيحه الزراعات المائية المستدامة من إمكانيات وتثيره من تحديات. وينطبق كلا التقريرين على مشروع مصائد الأسماك الإقليمي لمنطقة غرب أفريقيا الذي يستهدف ضمان استدامة موارد الرزق والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي لتسعة بلدان مؤهلة للتعامل مع المؤسسة من موريتانيا إلى غانا.

### استشراف المستقبل

شرع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إعداد إستراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة للبيئة، والمتوقع استكمالها بحلول ديسمبر/كانون الأول 2010. وتعكس هذه العملية التزام

المجموعة القائم والدائم بأن تؤدي مساندة البلدان المتعاملة معها إلى نتائج إيجابية مستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وستوضح الإستراتيجية الجديدة مجموعة من المبادئ، وتقدم نهجاً لتحقيق الاستدامة البيئية داخل محافظة مجموعة البنك الدولي. وستتناول بالبحث التجارب والدروس المستفادة من إنشاء شبكة التنمية المستدامة داخل البنك الدولي لتسهيل إدماج الاعتبارات البيئية في القطاعات الأخرى التي يعمل فيها البنك.

وخلال عملية إعداد الإستراتيجية، سيسعى البنك إلى تحديد المجالات الرئيسية التي ينبغي أن يظطلع بالعمل فيها لمساندة البلدان المتعاملة معه كي تتصدى بمزيد من الكفاءة والفعالية للأولويات البيئية وتمضي قدماً نحو زياد الاستدامة. وعلاوة على ذلك، ستفحص الإستراتيجية الدور المحتمل للبنك في مساندة أساليب التمويل المبتكرة لمساندة التنمية المستدامة بيئياً بالبلدان المتعاملة معه. وفي هذا الصدد، سيعمل البنك بشكل وثيق مع شركاء التنمية، مثل صندوق البيئة العالمي والمناحين المتعددي الأطراف والثنائيين، بغرض تعزيز التعاون فيما بينهم.

### الدروس المستفادة

في معرض عمل المؤسسة الدولية للتنمية في حماية البيئة فإنها تعكس باطراد الدروس المستفادة التالية:

- الاستثمار في البيئة له ما يبرره اقتصادياً. وقد دلت استثمارات المؤسسة على أن تحسين إدارة المحاصيل وأراضي الرعي، والغابات يمكن أن يحقق دخلاً أعلى للفقراء. كما أن الهواء والمياه الأنظف وتخفيض مدى التعرض للنفايات والقمامة البشرية، كل ذلك يحسن الحالة الصحية للعمال الفقراء وإنتاجيتهم.
- الأعمال التحليلية المبكرة والشاملة تساعد على استهداف المساندة المقدمة من المؤسسة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية الحيوية للفقراء (مثلاً، الاستثمار في إدارة مستجمعات المياه من أجل إنتاج الغذاء ومياه الشرب). وتمثل هذه التحليلات البيئية على المستوى القطري فرصة للعمل مع الحكومات المعنية على تعيين التحديات

- البيئية الرئيسية وللتعاون مع المانحين الآخرين من لهم اهتمامات ماثلة بشكل عام.
- لا يزال بالإمكان إدخال مزيد من التحسينات على نوعية العمليات عند دخولها الحافظة. وعند الإشراف والإجاز.
  - يجب أن تعتمد المؤسسة باطراد على الإجراءات الوقائية البيئية المحلية التي جتاز اختبار التكافؤ والقبول الخاص بالمؤسسة.
  - البيئة مجال به أطراف كثيرة فاعلة. ولضمان تحقيق الأهداف الإستراتيجية. من الأهمية بمكان أن تواصل المؤسسة زيادة حجم مواردها وتأثيرها من خلال البرامج العالمية.

يوليو/تموز 2009

<http://www.worldbank.org/ida>